



PROVISIONAL

S/PV.2699
18 July 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والتسعين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٢/٠٠

(تايلند)	السيد كاسميري	الرئيس :
السيد سافروتشوك	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الاعضاء :
السيد ولكوت	استراليا	
السيد الشعالي	الإمارات العربية المتحدة	
السيد تسفيتكوف	بلغاريا	
السيد أليني	ترينيداد وتوباغو	
السيد بروكتر	الدانمرك	
السيد لوي لي	الصين	
السيد غبيهو	غانا	
السيد بروشا	فرنسا	
السيد بابون غارسيا	فنزويلا	
السيد غاياما	الكويت	
السيد راكوتوندرامبوا	مدغشقر	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
السيد ماكسي	وايرلندا الشمالية	
السيدة بيرن	الولايات المتحدة الأمريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن ملزمة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحزم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠إقرار جدول الاعمالاقر جدول الاعمال .الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان S/18164 و Add.1

(Add.1/Corr.1 و)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس

علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للعرف المتبع أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوته الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ونظرا لعدم وجود إعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فاخوري (لبنان) مقعدا على طاولة

المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الامن الآن النظر في

البند المدرج على جدول أعماله .

يجد أعضاء المجلس بين أيديهم تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ (S/18164 و Add.1 و Add.1/Corr.1) . كما يجد أعضاء المجلس أيضا الوثيقتين التاليتين : S/18202 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من ممثل لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة والوثيقة S/18226 التي تتضمن نص مشروع القرار الذي تبلور أثناء مشاورات المجلس .

أفهم أن المجلس الآن على استعداد للبدء بعملية التصويت على مشروع القرار المطروح علينا . وإذا لم أسمع أي اعتراض فساطرح مشروع القرار على التصويت .
وقد تقرر ذلك .

أجرى تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، امتراليا ، الامارات العربية المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الدانمرك ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر ، المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسفرت عملية التصويت

عما يلي : المؤيدون - ١٥ . ومن ثم يكون مشروع القرار قد إعتُمد بالاجماع بوصفه القرار ٥٨٦ (١٩٨٦) .

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بروشا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ها قد اجتمع مجلس الأمن لبيت في التمديد العشرين لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفرنسا ، دون أن تخفي مخاوفها بشأن الظروف التي تعمل في ظلها تلك القوة ، تعود أن تؤكد من جديد التزامها إزاءها .

في نيسان/أبريل الماضي اقترحت بلادي على مجلس الأمن أن يؤيد فكرة تمديد ولاية القوة لفترة أقصر ، كما سبق أن فعل في مناسبات عديدة . لقد كانت فرنسا ترى ضرورة أن يحفز مجلس الأمن المجتمع الدولي على تقييم أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقييما أكثر عدالة ، وصرحنا بأننا نرغب في :

"اقناع البلدان المعنية بأن تتأمل وتبحث الحالة" (S/PV.2681 ،

ص ١٤-١٥)

وبهذه الروح رجونا الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس . ولا يفوتنا ، بطبيعة الحال ، أن نلاحظ أن هناك عقبات كثيرة ، كما يوضح التقرير ، مازالت تعوق قيام القوة بعملها على الوجه الأكمل بموجب ولايتها المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) . لهذا لا يسعنا إلا أن نأسف إزاء الصعوبات المستمرة التي تحف بالمفاوضات التي تجريها الأمانة العامة . ومع ذلك فإننا نرى أن اعتماد القرار ٥٨٣ (١٩٨٦) ، الذي أيد فيه مجلس الأمن - وبالاجماع للمرة الأولى - تمديد ولاية القوة المؤقتة إنما يوضح أن دعوتنا إلى النظر على نحو عاجل في المشاكل التي تواجهها تلك القوة قد لقيت آذانا صاغية . لقد أتاحت الأشهر الثلاثة الماضية وقتاً كافياً للتأمل الذي حثنا عليه . ان جدوى الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمر معترف به على نطاق واسع . كما أن تمويل تلك القوة ، وان كان لا يزال يثير بعض

القلق ، يجري تأمينه الآن على أساس قاعدة أعرض . وقد تفهم الجميع حرصنا على إيجاد نوع من التوازن داخل القوة فيما يتعلق بالمسؤوليات والمخاطر . وأخيرا ، نسجل بارتياح الجهود المتجددة التي يبذلها الأمين العام ، ونعرب له عن تشجيعنا ، ونحثه على أن يواصل بإصرار مفاوضاته الميدانية العسيرة مع مختلف الأطراف المعنية .

وفي هذا السياق الأكثر ايجابية ، يتضح بجلاء ان تمديد ولاية القوة لا ينبغي من الآن فصاعدا أن يظل مجرد مسألة روتينية . ولسنا بمدد معالجة المسألة المطروحة علينا الآن في سياق مسؤولية أوسع نطاقا . ومن ثم فإن بلادي تتمسك بموقفها الشابت المتمثل في احترامها الكامل لوحدة لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية .

لهذا فإن فرنسا . التي تسهم اسهاما كبيرا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والتي على استعداد لمواصلة دعم هذه القوة ، مادامت معتبرة ضرورية ، صوتت لصالح تمديد ولايتها لفترة أخرى مدتها ستة أشهر استجابة لطلب حكومة لبنان ، وتوصية الأمين العام للأمم المتحدة .

السيد ماكسي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب

وفدي بالتصويت الاجماعي الذي قرر به المجلس تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر وفقا للطلب الذي تقدمت به حكومة لبنان . ان حكومتي تؤيد بثبات وزع هذه القوة بغية تحقيق الهدف الذي نص عليه قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وهو تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من اراضي لبنان ، واستعادة السلم والامن الدوليين ، ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعلية الى المنطقة ، وليس هناك شك في أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عامل هام من عوامل الاستقرار في المنطقة ، وأنها تجسد التزام المجتمع الدولي إزاء لبنان . اننا نرى ان قيامها بتقديم المساعدة الانسانية للسكان المحليين في منطقة عملياتها أمر له قيمة خاصة .

ولئن كانت حكومتي تحبذ استمرار دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فلا بد أن يكون مفهوما أننا لا نعتقد أن تجديد ولايتها ينبغي النظر إليه باعتباره أمرا آليا . اننا نضطلع الى احراز تقدم حقيقي خلال فترة الولاية المقبلة نحو التنفيذ الكامل لولاية هذه القوة ، ونرحب بالنتيجة التي خلص اليها الامين العام في الفقرة ٢٨ من تقريره المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ، ومؤداها انه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة عملية التفاوض ، مع كل من الحكومتين المعنيتين من أجل اقامة اتفاق معهما على التدابير العملية الكفيلة بتحقيق ذلك . ان الجهود التي يبذلها سعيًا لتحقيق هذه الغاية ، والتي يتابعها عن طريق الزيارات التي قام بها الى المنطقة كل من السيد جولدوينغ وكيل الامين العام والسيد إيمي ، تحظى بتأييدنا وتعاوننا الكاملين .

وكما يتضح من تقرير الامين العام فإن أحد العناصر الاساسية لاي حل للحالة المتوترة والتعسة في الجنوب اللبناني يكمن في اتمام انسحاب القوات الاسرائيلية الى الحدود الدولية . وفي هذا الصدد نرحب بما أكدته اسرائيل في الفقرة ٢٥ من التقرير ، من أنه ليس في نيتها الاحتفاظ بوجود عسكري في لبنان الى أجل غير مسمى . ويؤسفني في هذا الصدد أن أقول أنه ليس هناك شع أكثر دواما من الامور المؤقتة . ونحن نتطلع الى أن تأخذ حكومة اسرائيل في اعتبارها تماما الرغبة الإجماعية التي أعرب عنها المجلس في وضع حد سريع للحالة غير المرضية السائدة حاليا ، والتي تقوم فيها القوات الاسرائيلية وآخرون تسيطر عليهم تلك القوات باحتلال اراض لبنانية ، والحيلولة دون ممارسة السلطات اللبنانية لسيادتها .

ويعترف وفدي بأن بعض التطورات مطلوبة لتهيئة ظروف سلمية ومستقرة على الحدود بين اسرائيل ولبنان . فثمة مثال آخر على الصعاب المستمرة القائمة هو ذلك الحادث العنيف الذي وقع ليلة ٩-١٠ من تموز/يوليه في روش هانيكرا ، وهناك حادث آخر وقع بالأمس في جيزين ، ولكن ما يشجعنا هو تصميم الاطراف المعنية على عدم السماح بعودة الحالة الى ما كانت عليه في عام ١٩٨٢ .

واعتقد ان مجلس الامن ، بتجديده لولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، قد استجاب على نحو بناء لدعوة الأمين العام الى قيام الامم المتحدة ببذل جهد مستمر لالتماس السبيل لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) بالكامل . ومن نافلة القول ان الشك وعدم اليقين سيظلان محيطين بهذا الجهد مادام تمويل القوة سيبقى على حالته الحالية الحرجة . لذا ، فمن الحيوي لتحقيق الفاعلية لجهود المجتمع الدولي لحسم مشاكل الجنوب اللبناني ، أن تدفع الدول الاعضاء فوراً وبالكامل أنصبتها الحالية المقررة في نفقات قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وكذلك المتأخرات التي تراكمت لدى بعض الدول ولم تدفعها حتى الان . وينطبق ذلك بقوة وبمفحة خاصة على الدول دائمة العضوية في مجلس الامن . ومما يشجع وفدي أن بعض الدول بدأت تعيد النظر في رفضها السابق دفع أنصبتها في هذه النفقات ، وهو يحثها على أن تدفع أيضا المتأخرات المتراكمة لديها .

نعرب عن امتناننا البالغ للبلدان المهامة بقوات وذلك لامتدادها في
استيلاء جزء من النفقات أكبر مما ينبغي . أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي الخاص
للشجاعة والانضباط اللذين يبديهما ضباط ورجال القوة ، الذين يعملون في ظل ظروف
صعبة وفي كثير من الأحيان خطيرة . لا يساورني شك في أن جميع أعضاء المجلس يشاركوننا
رأينا بأنه من غير المقبول على الإطلاق أن تتعرض القوة للمضايقات من عناصر مسلحة ،
من أي جانب ومن أي جماعة ، غير مقبولة على الإطلاق ، وبأنه يتعين على أية دولة عضو
في موقف يسمح لها بممارسة نفوذ أن تقوم بكل ما تستطيع لتضع حدا لهذه الأعمال .
وينبغي أن تتعاون جميع الأطراف المعنية تعاوناً تاماً مع القوة في ممارستها لولايتها
التي عهد إليها بها هذا المجلس . توجه شكرنا المخلص أيضاً إلى اللواء هاغلند قائد
القوة ، وإلى العاملين معه من العسكريين والمدنيين ، وإلى ضباط هيئة الأمم المتحدة
لمراقبة الهدنة في فلسطين الملحقين بقيادته ، الذين يؤدون مسؤولياتهم باحتراف
وتفان كبيرين نيابة عن المجتمع الدولي .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية : يجتمع مجلس الأمن اليوم مرة أخرى ليهد ولاية قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان . ويذكرنا نظراً لهذا البند بقوة بعدوان إسرائيل المستمر في
الجنوب اللبناني ، ومن ثم يوضح الأهمية المستمرة للمهام التي عهد بها إلى القوة
بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن .

ولأسف ، لا بد لنا أن نخلى مرة أخرى إلى أن مطالب مجلس الأمن ، المصاغة بوضوح
بالغ في ولاية القوة ، بقيت دون تنفيذ بسبب رفض إسرائيل العنيد سحب قواتها دون قيد
أو شرط من أراضي لبنان كلها . لهذا السبب ، وبسبب أعمال تل أبيب ، حرمت هذه القوة
حتى الآن من أية فرصة للقيام بالمهام الممهودة بها إليها ، والمهمة الرئيسية منها -
كما ورد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) - هي تأكيد انسحاب القوات الممتدية إلى
الحدود الدولية .

(السيد ساغرون تشوك ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية الموفياتية)

إن أسباب الحالة الراهنة الصعبة للغاية - بل الخطيرة - أسباب واضحة ، إذ تواصل إسرائيل سيطرتها على أراضٍ لبنانية . ونتيجة للكفاح التحرري الذي تشنه القوات الوطنية في لبنان ، أضرر المغتصبون إلى التخلي عن جزء من الأراضي التي استولوا عليها . ومع ذلك ، تواصل إسرائيل التمسك بمناطق على الحدود في لبنان حيث أنشأت بطريقة غير مشروعة - باعتمادها على مرتزقة محليين - ما يسمى منطقة أمن ، منتهكة بذلك القواعد الأساسية للقانون الدولي .

بشكل عام - وكما يوضح تقرير الأمين العام - لم يكن هناك خفض في نطاق أعمال العدوان التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وعملاؤه ضد السكان العرب . ونتيجة لعدوانهم ، استولوا على الجزء الجنوبي من لبنان ، وتحاول إسرائيل الآن بكل ما في وسعها أن تحافظ على بقائها في ذلك البلد ذي السيادة ، وأن تنشئ هناك راساً جسر لتوجه ضربات جديدة في عمق الأراضي اللبنانية ، ولتزعزع استقرار الحالة العامة في لبنان .

من الواضح أن أعمال إسرائيل ترمي أيضاً إلى زيادة حدة التوتر الدولي ، وتقويض دعائم جهود اللبنانيين لإعادة الحالة في بلادهم إلى وضعها الطبيعي . من الشواهد على ذلك الهجمات البربرية التي شنتها مؤخراً القوات الإسرائيلية المسلحة على المناطق السكنية في بيروت .

إننا نعرف تماماً من الذي يقف وراء إسرائيل ، ومن الذي يجعل من المستحيل إعادة المعتدي إلى صوابه وضمان تنفيذ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ، بما في ذلك المتعلقة بإداء ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

لم يكن من السوء في شيء لو أن الولايات المتحدة فكرت فيما جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/18164 المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، ومفساده أن وجود "حليفها الاستراتيجي" إسرائيل ، في الجنوب اللبناني ، لا يؤدي إلى مزيد من تصعيد العنف فحسب ، وإنما كذلك يضر ، في واقع الأمر ، بإسرائيل ذاتها .

يدين الاتحاد السوفياتي بقوة العدوان المستمر الذي تمارسه اسرائيل في لبنان ، ويمرب عن تضامنه مع الشعب اللبناني الذي يقاوم الاحتلال . إن مفتاح حل المشكلة اللبنانية وارد بوضوح في قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين يطالبان بان تحب اسرائيل جميع قواتها العسكرية فورا ودون شروط من جميع الاراضي اللبنانية . ومن الاساسي وجوب احترام سيادة دولة لبنان ووحدة اراضيها ، ووجوب وضع حد للمعاملة التمييزية للسكان المدنيين في ذلك البلد . ووفاء بتلك المهام ، لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان دور هام تؤديه ، كما هو واضح في ولايتها . ونسرى ان وجود القوة ينبغي ان ينهض بالتنفيذ السريع للهدف الرئيسي ، الا وهو ضمان الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية المحتلة من جميع الاراضي اللبنانية .

ينظر الاتحاد السوفياتي الى مشكلة ضمان سيادة لبنان وسلامته الاقليمية في السياق العام للجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية شاملة للصراع في الشرق الاوسط . إن مبادئ وآلية هذه التسوية موصوفة في المبادرة المعروفة التي طرحها الاتحاد السوفياتي . وما نحن بحاجة اليه - اولا وقبل كل شيء - هو عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط ، وقد آيدت عقده الفوري مرارا الجمعية العامة والغالبية العظمى من الدول الاعضاء في المنظمة .

في ضوء الحالة الراهنة فان الوفد السوفياتي اذ يأخذ في الاعتبار الطلب الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية وتوصية الامين العام ايضا يؤيد القرار الخاص بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة اخرى . ولذلك ، صوتنا لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس . وفي الوقت نفسه ، يرى الاتحاد السوفياتي ان وجود تلك القوة في لبنان اجراء مؤقت تماما - وهو الامر الذي اكده في الواقع متكلمون سابقون - ويجب الا يفسر ابدا بأنه طريقة لتجميد الحالة لخدمة مصالح الممتدني الاسرائيلي . ونشق ايضا في انه لو وقعت تطورات جديدة اخرى في الحالة ، فإن الامين العام سوف يبلغ بها فورا مجلس الامن الذي سوف يعقد - اذا لزم الامر - مرة اخرى لاتخاذ القرارات اللازمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل لبنان .

السيد فاخوري (لبنان) : السيد الرئيس ، يسعدني باسم وفد لبنان أن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الحالي ، وأن أعرب لكم عن الشقة التامة بادارتكم لعمال المجلس بحكمة ومقدرة لما تتمتمون به من خلق ولباقة وخبرة دبلوماسية واسعة . كما يسعدني أن أتقدم الي سلفكم معادة السفير رابيتسا فيكا ، الممثل الدائم لمدغشقر ، بالتقدير على ترؤسه المشالي لعمال هذا المجلس خلال الشهر المنصرم .

إن الإجماع الذي تجلى بتصويت أعضاء هذا المجلس الكريم بجانب مشروع قرار التمديد لمهمة القوات الدولية المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر جديدة يستحق منا الشكر والتنويه ونعتبره مؤشرا إيجابيا لرغبة المجلس في تحمل مسؤولياته والعمل بجهد ومشاركة على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة به ، تنفيذا كاملا وشاملا وسريعا .

لقد سبق في المرة الاخيرة أن أوضحت أمام هذا المجلس أن إنشاء القوات الدولية المؤقتة في لبنان وتمديد ولايتها لم يكونا يوما بنظر لبنان هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتنفيذ ارادة المجموعة الدولية كما عبّر عنها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وأن التمديد للقوات الدولية دون حصول تقدم على الارض لجهة التنفيذ يبقى بالطبع دون الهدف المنشود .

إن تقرير معادة الامين العام دي كوبيار في الوثيقة S/18164 المؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وفي الملحق المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، واضحا وصريحا فيما يتعلق بضرورة هذا التنفيذ . ذلك أن استمرار الوضع الخطير في الجنوب اللبناني ، وقابليته للانفجار ، ناتجان عن موقف اسرائيل الراض لتتفيذ قرارات مجلس الأمن القاضية بالانسحاب الكامل والشامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وبشعر القوات الدولية حتى الحدود المعترف بها دوليا ، وتمكين الحكومة اللبنانية من بسط سيادتها وملطتها على كامل اراضيها بهدف جعل الجنوب منطلقة أمن وسلام واستقرار .

من هنا فان تباعد المواقف ووجهات النظر التي أشار اليها التقرير بين لبنان واسرائيل هو أمر طبيعي وليس بمستغرب . إذ ما فتىء لبنان منذ عام ١٩٧٨ يطالب هذا

المجلس بتنفيذ قراراته بينما تتمتع اسرائيل في رفضها لهذه القرارات وفي تعطيل تنفيذها . كما أن إصرار لبنان على هذا التنفيذ ينطلق من مبدأ حقه في تحرير أرضه وحماية حدوده والحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه .

وقد عدد تقرير الأمين العام وملحق التقرير بالتفصيل الحوادث والممارسات والتجاوزات التي وقعت في منطقة عمل القوات الدولية في الفترة ما بين ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ و ١٠ تموز/يوليه الجاري . وقد أضافت اسرائيل الى سلسلة اعتداءاتها قبل أيام ، وبالتحديد ليل ١٤ - ١٥ الجاري ، حلقة جديدة ، اذ قصفت طائراتها الحربية ثلاث قرى في عمق الأراضي اللبنانية وعلى بعد بضعة أميال من العاصمة بيروت ، وكان قد سبق لاسرائيل في ١٠ الجاري أيضا أن قامت بقصف جوي لمخيم عين الحلوة قرب مدينة صيدا ، وبحصار بحري لا يزال مستمرا حتى الآن لمرفأ صيدا وصور .

إن على اسرائيل أن تدرك أن الأمن والسلام والاستقرار في الجنوب وفي المنطقة رهن بالتخلي عن سياسة الاحتلال وممارسة العدوان والتعنّت في رفض قرارات مجلس الأمن وتعطيل تنفيذها .

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أسجل شكر وتقدير حكومة لبنان لسعادة الأمين العام دي كوييار ومعاونيه ، على الجهود التي يبذلونها والمساعي التي يقومون بها ، وأن أسجل الشكر والامتنان للواء هاغلند وقيادته ولضباط وأفراد القوات الدولية ، وللمدنيين العاملين فيها ، وللمراقبين الدوليين ، وللدول المشاركة ، لما يقدمونه من بذل وعطاء وتضحيات في خدمة قضية السلم والأمن في لبنان والمنطقة . وشكر وتقدير خاص يتوجبان لقائد القوات الدولية السابق الجنرال وليام كالاهاان لقيادته الحكيمة لهذه القوات .

ويأمل وفد لبنان أن يجد النداء الذي وجهه سعادة الأمين العام دي كوييار في تقريره الأخيرة تجاوبا سريعا وسخيا حتى يمكن تخفيف العجز الكبير في ميزانية القوات الدولية المؤقتة في لبنان ، وبالتالي تخفيف المبالغ المتراكمة المستحقة للدول المشاركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة من ممثل اسرائيل يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اقترح ، بموافقة المجلس ، أن أدعو هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد نيتانياهو (اسرائيل) مقعدا الى جانب

قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو ممثل اسرائيل الى شغل

مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أن اهنئكم على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال المجلس ، كما أهنئ سلفكم على إكماله لمثل هذه الاعمال .

بالنظر الى بعض الملاحظات التي ذكرت هنا اليوم عن سياسات وممارسات بلادي

بشأن المسألة قيد المناقشة ، أود أن أبين بدقة ما هي سياستنا وما هي ممارستنا لاني أظن أن الحقيقة والواقع يتعارضان تعارضا حادا مع بعض البيانات المدلى بها هنا .

لا مصلحة لنا على الإطلاق في الاراضي اللبنانية ، ولا في الشؤون الداخلية

للبنان . لكننا حريصون على أراضينا وشؤوننا الداخلية ، والمشكلة الرئيسية التي نواجهها عبر تلك الحدود منذ عدة سنوات هي تهديد الهجمات الارهابية على مدننا وقرانا في الجزء الشمالي من اسرائيل . وقد اتخذ هذا التهديد في أحيان كثيرة شكل الاعتداءات المسلحة ، والهجمات الارهابية على القرى ، والقذذ بالصواريخ ، والقنابل ، وما شابه ذلك . وسياستنا موجهة بالتالي نحو منع ذلك .

وإذا كنا نتكلم عن طريقة درء ذلك ، فيجب التماؤل أيضا عن سيمنعه . إن المشكلة الأساسية التي نجدها على الجانب الآخر من الحدود هي غياب الهيئة أو السلطة أو القوة القادرة على حراسة تلك المنطقة ، والانفلاق بمسؤولية السيادة الأساسية وهي السيطرة على الأراضي الخامة ، والسيطرة على الفارات المسلحة التي تنطلق من أراض لك ضد دولة مجاورة . ومن هنا فاننا ننظر الى قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) باعتبارها قوة ايجابية لانها تتيح قدرا من الاستقرار للمنطقة ، في منطقة غير مستقرة على الاطلاق تعاني من فراغ في السلطة المركزية . ولكن ليست هذه هي ولاية قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ولا يمكن أن تكون النشاط الرئيسي لهذه القوة . إن ذلك نتاج جانبي للحالة في لبنان ولوزع اليونيفيل هناك . وبالمثل فانه لا يمكن لهذه القوة ، مع الاسف ، أن تحرس تلك المنطقة ضد الهجمات الارهابية . إنها تسهم في ذلك وتساعد على ذلك على نحو كبير ، وإن لم يكن على نحو حاسم . انني أتكلم وقد قمت فعلا بزيارة تلك الحدود في الاسبوع الماضي . وبعد أن تكلمت مع قياداتنا وقادة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعض الجنود هناك أعتقد أنه ليس هناك شك في أن هذه القوة تساعد ، ولكنني أرى أيضا انه ليس هناك شك في انهاننا ولا في ذهن أي مراقب منصف بالنسبة لتلك المسألة انه لا يمكن لهذه القوة أن تعطلح بدور الشرطي ، الذي كان يمكن توقعه من جانب حكومة لبنان في ظل أية ظروف مشالسية أو عادية أو أية ظروف أخرى .

بيد أن حكومة لبنان ليست قادرة على حراسة تلك المنطقة - وقد أصفيت الى ما قيل عن السيادة اللبنانية والحكومة اللبنانية ليس على لسان ممثل لبنان فقط ، وإنما على لسان ممثل الاتحاد السوفياتي أيضا - وهنا أشير مؤالا بسيطا : لماذا الكلام عن الجنوب ، وكيف يمكن الكلام عن الجنوب ونحن لا نستطيع التكلم عن السيادة اللبنانية وعن السلطة المركزية في العاصمة اللبنانية ، بيروت ذاتها ، وهي التي تترزع اليوم تحت الاحتلال المباشر من جانب الجيش السوري ؟ وإذا جاز لي أن أقتبس

عبارة من الممثل السوفياتي ، فنحن نعرف من الذي يسانده . الحكومة اللبنانية عاجزة عن الاضطلاع بتلك السلطة الاساسية في مركز حكمها ، ناهيك عن الجنوب البعيد .
والنتائج مشيرة للاهتمام . فاذا أعد المرء قائمة بعدد الحوادث وعمليات القتل والاضرار في لبنان سيجد أنها أعلى كثيراً بالقرب من بيروت منها في الجنوب .
وحقيقة أنه حدث انخفاض كبير في عدد الهجمات عبر الحدود في الجنوب في السنة الماضية . ولا يمكنني القول مع الاسف ان هذه الهجمات قد توقفت ، لأنها لو كانت توقفت لما كانت هناك ضرورة لقيامنا بأنشطة معينة . وبعبارة أخرى ، فان اهتمامنا ينصب على حماية حدودنا الشمالية ، ونتخذ اجراءات في مواجهة الحشود والهجمات الارهابية التي تنطلق من جنوب لبنان لأن حكومة لبنان ليس لها سيطرة فعّالة ، وليس لها ، دون ريب ، سيطرة فعّالة على الأمن ، في أي جزء من أراضيها وفي تلك الأراضي المتاخمة لنا .

وسنكون الآن أول من يرحب بالتغيير في تلك الحالة . وسنرحب بالفكرة للتدريس مع حكومة لبنان ، وسنرحب بالفكرة لنناقش مع أي عنصر في لبنان إمكانية ضمان ترتيبات أمنية في الجنوب يكون من شأنها أن تضمن لنا تلك السلامة وذلك السلم اللذين يحتاجهما مواطنونا في الشمال . ولم نجد حتى الآن أدنى إستجابة لمثل هذه الاقوال .
وفي غياب طرف نتفاوض معه وفي غياب سلطة فعّالة في الجنوب نواصل اتخاذ اجراءات من النوع الذي اتخذناه في الايام الماضية . فلم يكن ذلك الزورق المليء بالارهابيين يستهدف المنطقة الامنية ، وانما كان يستهدف اسرائيل ذاتها ، ولقد اعقناه كي نمنع محاولات الغزو التي جرت في السنة الماضية ، ولم تتغلغل عبر السياج ، أي عبر حدودنا ، بيد أن الكثيرين حاولوا وأخفقوا . تلك الحادثة كانت محاولة أخرى من هذا القبيل . لم تكن المحاولة لإصابة اسرائيل أو جنود اسرائيل ، بل كانت تستهدف اصابة مراكز المدنيين في اسرائيل ولم يكن الاجراء الذي اتخذناه سوى شيء مستخذة كل حكومة ويجب أن تتخذة لحماية مواطنيها .

ولم أستمع الى أية اشارة الى هذا الاجراء من جانب ممثل لبنان ، ولا الى حقيقة أن السيارات الملقوفة في جزين - التي انفجرت إحداها واكتشفت الاخرى في الوقت المناسب من ذلك اليوم - لم يكن يقودها لبنانيون يقاتلون من أجل ما يسمى بتحريير جنوب لبنان ، وإنما يقودها سوري ، مواطن سوري يحمل جواز سفر سوريا . وهكذا فأمامنا حرب إرهابية موجهة ضد اسرائيل ، توجهها قوى خارجية ، والذين يساندون تلك القوى الخارجية ويتكلمون هنا عن العدوان والسيادة الاقليمية .

وهذه عبارات جوفاء ليس بسبب سياساتهم غير المباشرة في لبنان وسياساتهم المباشرة في أماكن مثل أفغانستان فقط ، وليس التأييد الذي تمنحه سوريا والآخرين لهذه الجماعات هو الذي يتمتع بالاهمية فقط ، بل حقيقة أنه في المحصلة النهائية لا توجد سلطة لبنانية تمارس ذلك النوع من السيادة ومن الأمن الذي يحتاجه المواطنون اللبنانيون لانفسهم بكل تأكيد ، بيد أننا بوصفنا جيرانا للبنان نعتقد اعتقادا تاما أن من حقنا الحصول عليه على جانبنا من الحدود . وحتى تتمكن الحكومة اللبنانية من الاضطلاع بتلك المسؤولية ، سنواصل اتخاذ اجراءات للدفاع عن مواطنينا ، وسنواصل مد أيدينا الى أي شخص في لبنان سيضطلع بتلك المسؤولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اسرائيل على

العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

السيدة بيرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : خلافا للمزاعم التي ساقها أحد أعضاء هذا المجلس عملت الولايات المتحدة باخلاص على دعم سيادة واستقلال لبنان وسلامته الاقليمية . ونحن نعتقد أن أفضل السبل لتحقيق استقرار دائم في الجنوب اللبناني هو التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات أمنية طويلة المدى تتعلق بالحدود بين اسرائيل ولبنان . في غضون ذلك ، لا يبدو أن هناك بديلا حقيقيا لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان . ومن هنا فقد صوتت حكومتي اليوم بتأييد مد ولاية القوة التي أسهمت بوضوح في الجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في الجنوب اللبناني برغم القيود المفروضة عليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل لبنان .
السيد فاخوري (لبنان) : لن أطيل كلمتي هذه المرة ، ولكن لاحظتم بأن السيد المحترم ممثل اسرائيل قد أتحدثنا مرة أخرى بآراء تحول الانظار عن الموضوع الاساسي الذي هو الجنوب اللبناني . تحدث عن الاحتلال ، وهو آخر من يحق له أن يتحدث عن الاحتلال ، تحدث عن عدم وجود السلطة اللبنانية في الجنوب ويبدو أنه نسي أن من مهمة القوات الدولية مساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها وسلطتها في الجنوب ، وأن اسرائيل هي التي تعارض تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، ولا تسمح بانتشار القوات الدولية حتى الحدود ، ولا بمساعدة القوات الدولية للحكومة اللبنانية على بسط سيادتها .

ھناك امور وردت في كلمة السيد مندوب اسرائيل تتعلق بمواضيع داخلية بحتة لبنان وحده يقررھا وهو وحده مسؤول عنها . إن لبنان يعتبر أن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة به بحد ذاته يضمن الامن والامتقرار والسلام في المنطقة ، وهذا التنفيذ بحد ذاته يهدف الى جعل الجنوب منطقة أمن وسلام واستقرار . أما اجراء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية أو مفاوضات مع بعض المنظمات ، كما ورد على لسان السيد مندوب اسرائيل ، فهذا أمر غير وارد .

لتنفذ اسرائيل القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ولتنسحب اسرائيل من لبنان وأؤكد له بأن الحكومة اللبنانية عندئذ ستكون قادرة على بسط سلطتها وسيادتها على المنطقة وجعلها منطقة آمنة . لتجرب اسرائيل هذا التدبير . هي تقول ان المنطقة الامنية هي أفضل بديل . هناك بديل آخر قرره هذا المجلس . فلتفضل اسرائيل بالقبول به والاعلان عن ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون

في قائمتي . وبذلك يكون مجلس الامن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله ..

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥